وسط مؤشرات بتشدد أداء السوق

«الوطني»: النفط شهد تحسناً ملحوظاً في سبتمبر

■ مزيج برنت ارتفع إلى أعلى مستوياته منذ عام ليصل إلى 57 دولاراً للبرميل

■ وكالة الطاقة الدولية ترفع تقديراتها لنمو الطلب للعام 2017 بواقع 100 ألف برميل يومياً إلى 1.6 مليون

أسعار النفط الخام

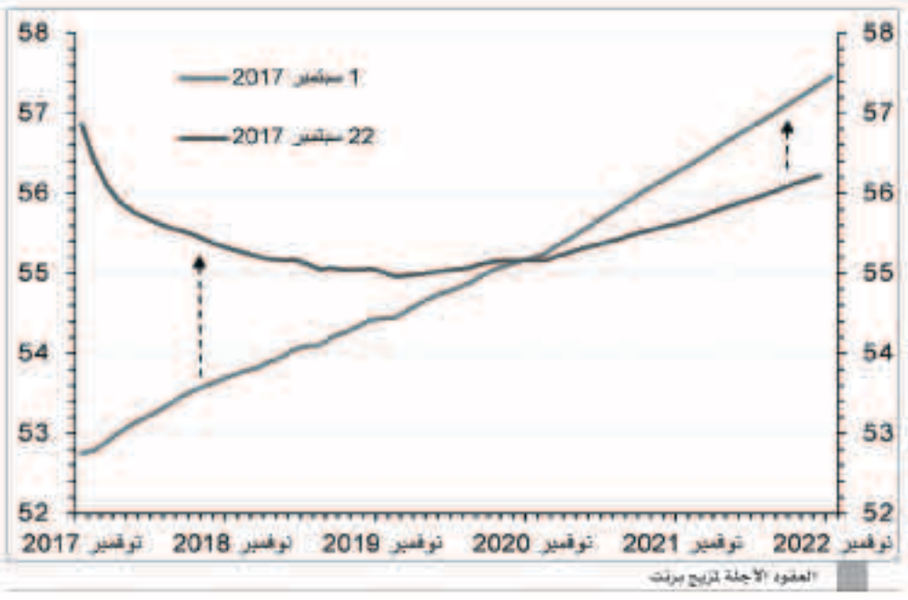

العقود الآجلة لمزيج برنت

لم يكن أداء الأسعار في شهر سبتمبر جيداً بالنظر لأدائها بشكل عام خلال 2017. إذ ارتفع مزيجي برنت وغرب تكساس المتوسط بواقع 8٪ أو ما يصل إلى 56 و50 دولارا للبرميل على التوالي، وذلك وسط مؤشرات بتشدد أداء الأسواق. فقد شهد مزيج برنت تعافيا استعاد من خلاله ما بدده هذا العام، ليقترب مستوى تداولاته من مستوى شهر يناير من العام 2017 البالغ 57 دولارا للبرميل. وساهمت أساسيات الطلب والإنتاج في تحسين الثقة، حيث سجل الطلب العالمي على النفط افضل نمو له منذ زمن طويل وذلك خلال الربع الثاني من العام 2017، بينما تراجع إنتاج أوبك في أغسطس تماشيا مع تحسن في وتيرة إلتزام الدول الأعضاء بخفض الإنتاج. وتراجع أيضا مخزون النفط لمنظمة التعاون الاقتصادي خلال يوليو وذلك للمرة الخامسة على مدى سبعة أشهر.

ونظراً لضيق أساسيات الأسواق، تحوّل منحنى العقود الآجلة لمزيج برنت إلى ما يعرف بوضع التراجع والذي يقتضي أن تكون مستويات أسعار العقود الآجلة اقل من مستويات الأسعار المتاحة، ما يعني أن التوقعات بشأن الأسعار قريبة المدى ستكون اكثر تفاؤلا من التوقعات المتوسطة إلى بعيدة المدى. وتعد هذه أول حالة تراجع في المنحنى منذ كانت أسعار النفط عند مستوى 100 دولار للبرميل في العام 2014.

ويبدو أن قطاع الطاقة في أميركا، وبالأخص في تكساس/ساحل الخليج، قد بدأ بالتعافي من الركود الذي سببه إعصار "هارفي" في أواخر شهر أغسطس. فقد استأنفت مصافي الولاية نشاطها والذي يبلغ عددها ما يقارب الثلاثين مصفاة، لتعيد إنتاجها الذي بلغ 21٪ قبل الإعصار. ويبدو أيضا أن إنتاج النفط قد عاود ارتفاعه إلى 9.5 ملايين برميل يومياً خلال الأسبوع المنتهي في الخامس عشر من سبتمبر وذلك بعد أن هبط بنسبة 8٪ (749 ألف برميل يومياً) في الأسبوع الذي تلا الإعصار. بالمقابل، جاء أداء المخزون معاكساً لأداء النفط، حيث ارتفع مخزون النفط وانخفض مخزون المنتجات المكررة كالجازولين و المكثفات المتوسطة.

ساهمت عودة الطلب الأميركي في التأثير إيجاباً على أسعار النفط. إلا أن مزيج برنت قد استفاد أيضا من انقطاع الواردات من أميركا، حيث بلغ الفارق بينه وبين مزيج غرب تكساس المتوسط أعلى مستوياته منذ عامين بواقع 6.3 دولارات للبرميل، في الثامن من سبتمبر، وذلك بعد أن رفعت المصافي الأوروبية وغير الأميركية طاقتها الإنتاجية لتعويض شحّ المنتجات في أسواقها بسبب الانقطاع. كما ساهمت قوة الإنتاج الأميركي، التي جاءت على خلفية ارتفاع إنتاج النفط الصخري، في فرض المزيد من الخفض على أسعار مزيج غرب تكساس المتوسط مقابل أسعار مزيج برنت.

قد لا يتم تحقيق التوازن في الأسواق حتى العام 2019

تشير وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الأخير حول أسواق النفط أن الأسواق تسير ببطئ نحو تحقيق التوازن المنشود بين الإنتاج والطلب، وذلك بدعم من قوة نمو الطلب العالمي في الربع الثاني من العام 2017 (+2.3 مليون برميل يوميا – +2.4٪ على أساس سنوي) لاسيما في أميركا ودول أوروبا من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي. وقد دفع ذلك بوكالة الطاقة الدولية إلى رفع توقعاتها لنمو الطلب لهذا العام بواقع 100 ألف برميل يوميا إلى 1.6 مليون برميل يومياً.

مخزون دول منظمة التعاون الاقتصادي يستمر بالتراجع في يوليو ولكن يظل أعلى من هدف متوسط مخزون أوبك للسنوات الخمس.

ارتفاع نشاط الإنتاج الأمريكي والتكرير بعد إعصار «هارفي».

وفي العام المقبل، تتوقع الوكالة ارتفاع الطلب بنسبة قوية أيضاً تبلغ 1.38 مليون برميل يومياً.

ومما زاد الأمور تحسناً تراجع الإنتاج العالمي خلال أغسطس إما بسبب أعمال الصيانة أو للانقطاعات المتفرقة غير المخطط لها كإعصار "هارفي" أو انقطاع الإنتاج من ليبيا بعد أن قام مجموعة من المحتجون المسلحون بإغلاق حقل شرارة الذي يعد أكبر حقل نفط في الجمهورية.

وقد خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للإنتاج العالمي في أغسطس إلى ما يقارب 720 ألف برميل يومياً، وبعد ذلك أول خفض منذ أربعة أشهر. ولكننا نرى بان ذلك لا يكفي لمنع الإنتاج من تجاوز مستوى الطلب في الربع الثالث من العام 2017 المقدر بنحو 100 ألف برميل يوميا أو لمواجهة ارتفاع المخزون بعد أشهر من التراجع.

وعلى الرغم من التأثير السلبي الذي خلفه إعصار "هارفي" على إنتاج أميركا إلا أنه من المتوقع أن يتسارع نمو إنتاج الدول من خارج أوبك قبل نهاية العام، مضيفا ما يصل إلى 500 ألف برميل يومياً في الربع الرابع. ولكننا نتوقع أن يتراجع الإنتاج خلال 2017 في المتوسط بنحو 200 ألف برميل يومياً. وبذلك تكون السنة الأولى التي يتجاوز فيها الطلب مستوى الإنتاج منذ العام 2013، وذلك على أساس سنوي.

وبينما يمثل ذلك مصدر راحة لمنظمة أوبك التي تسعى للإلتزام باتفاقية خفض الإنتاج لخمسة عشر شهراً وتهدف من خلالها إلى خفض المخزون، إلا أنه لا يزال أمامها المزيد من العمل. إذ لا يزال إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي ومخزون المنتجات البترولية (أهم مؤشرات الإلتزام لدى أوبك) عند مستويات عالية تبلغ 3.02 مليار برميل (في يوليو) وذلك في الشهر التاسع من مدة الخفض. ويظل ذلك أعلى من هدف أوبك لمتوسط الخمس سنوات (2.75 مليار برميل) بنحو أكثر من 250 مليون برميل يومياً، وذلك بالرغم من تراجع الإنتاج ومخزون المنتجات في خمسة من أصل الشهور السبعة الماضية.

ومما قد يشكل مصدر قلق لأوبك هو التراكم المحتمل في المخزون بدلا من التراجع خلال العام 2018، وهو ما تتوقع وكالة الطاقة الدولية حدوثه في حال تضاعف إنتاج الدول من خارج أوبك (بقيادة أميركا) بمعدل يقدر بنحو 1.5 مليون برميل يومياً، الأمر الذي حتما سيؤجل تحقيق هدف أوبك لخفض المخزون حتى العام 2019.

الدول الأعضاء في أوبك تبحث تمديد الخفض إلى ما بعد شهر مارس من العام 2018 مع تحسن وتيرة الإلتزام في أغسطس

في ظل تلك التطورات إذاً، قد لا تبدو احتمالية تمديد فترة خفض الإنتاج للثلاثة أشهر حتى ما بعد مارس 2018 خطوة مفاجئة. فقد أوضحت المنظمة في تقريرها الأخير أنها تتوقع تراجع الطلب على نفطها في الربعين الأول والثاني من العام 2018 إلى مستوى أقل من مستوى الإنتاج الحالي. ويعني ذلك أنه من المحتمل أن تبحث المنظمة أيضاً زيادة نسبة الخفض، لاسيما بعد أن أعلنت العراق عن حاجة الدول إلى زيادة خفض إنتاجها بنسبة 1٪ إضافية. وليس من الواضح ما إذا كانت الدول، من أوبك وخارجها، قادرة على اتخاذ هذه الخطوة أو حتى اعتزامها الإلتزام كلياً معاً على الاتفاقية الحالية، حيث أن العراق من أبرز الدول التي لم تستطع حتى الآن الإلتزام كلياً بالخفض تحت بنود الاتفاقية الحالية.

إذ سيتوجب على أوبك تنشيط وتيرة الإلتزام للدول المتعثرة وإضافة ليبيا ونيجيريا اللتان تم إعفؤهما من الخفض مسبقا. وتشير مصادر أوبك الثانوية إلى تحسن نسبة الإلتزام إلى 98٪ في أغسطس مرتفعة من 89٪ في يوليو تماشياً مع انخفاض إنتاج السعودية والكويت وفنزويلا وغيرهم من الدول إلى أقل من سقفهم المحدد، وبجانب العراق، فإن الإمارات والجزائر أيضاً تعثرتا في الإلتزام بهدف الخفض.

وتراجع إجمالي إنتاج أوبك بواقع 80 ألف برميل يومياً ليصل إلى 32.76 مليون برميل يومياً في أغسطس مقارنة بـ 32.84 مليون برميل يومياً في يوليو. ولا يزال الإنتاج أعلى من سقف المنظمة البالغ 31.75 مليون برميل يومياً وذلك بواقع مليون برميل يومياً. وقد لعب تراجع الإنتاج في ليبيا بواقع 100 ألف برميل يومياً دوراً كبيراً، والذي جاء إثر انقطاع الإنتاج بسبب بعض النزاعات. ولكن قد يكون ذلك مسالة وقت في أغسطس فقط، إذ من الممكن أن تستأنف ليبيا إنتاجها بمستويات مرتفعة أعلى من تلك التي حققتها في يوليو وذلك بواقع مليون برميل يومياً، أي ما يقارب ضعف مستوى (480 ألف برميل يومياً) الذي حققته في نوفمبر الماضي وقت توقيع الاتفاقية.

أما نسبة الإلتزام من بين الدول من خارج منظمة أوبك بقيادة روسيا فقد بلغت 100٪ لأول مرة في الشهر الماضي، وذلك وفق وكالة الطاقة الدولية.

بالرغم من أن لجنة مراقبة سوق النفط الوزارية التي التقت في فيينا لم تتخذ أي قرار بشأن تمديد فترة الخفض أو زيادة نسبته، إلا أن أي إعلان قد يؤثر بشكل كبير على الأسواق، لاسيما في حالة زيادة نسبة الخفض. ومن المزمع عقد اجتماع أوبك القادم في نوفمبر، حيث من الممكن أن يثمر عن بعض القرارات أو المباحثات بهذا الشأن. إذ من المحتمل أن تضم المنظمة نيجيريا إلى قائمة الدول الملزمة بخفض إنتاجها بعد أن تم إعفاؤها مسبقا، إلا أنها أعلنت مؤخرا عن استعدادها للخضوع لشروط الخفض فور تحقيقها نسبة إنتاج مستقرة تبلغ 1.8 ملايين برميل يومياً، وستقبل المنظمة بذلك.

التوازن بين الطلب والانتاج

■ إنتاج «أوبك» تراجع بواقع 80 ألف برميل يومياً ليصل إلى 32.76 مليون في أغسطس

■ التساؤلات تتزايد بشأن تمديد أوبك لفترة خفض الإنتاج إلى ما بعد شهر مارس من العام 2018

كوريا الشمالية: تقديرات تشير إلى امتلاك ثروات معدنية بـ 2.79 تريليون دولار

كوريا الشمالية تمتلك ثروات معدنية طائلة

أشارت تقديرات إلى احتمال امتلاك كوريا الشمالية موارد معدنية تصل قيمتها إلى نحو 3200 تريليون وون "2.79 تريليون دولار"، تهيمن شركات صينية على تطويرها، بينما تظل مغلقة أمام كوريا الجنوبية بسبب العقوبات.

ونقلت وكالة "يونهاب" الكورية الجنوبية عن تقرير لشركة الموارد الكورية، المملوكة للدولة والمعنية بتأمين إمدادات الموارد المعدنية لتلبية احتياجات الصناعة، أن القيمة المقدرة للمعادن غير المستغلة في كوريا الشمالية تجاوزت نهاية العام الماضي 14 ضعف الموارد في كوريا الجنوبية والمقدرة بـ230 تريليون وون.

ووفق الوكالة، وقعت الجارة الشمالية 38 اتفاقية مع شركات أجنبية لتطوير مناجم معدنية تتنوع بين الذهب، والفضة، والفحم، 33 منها شركات صينية.

وتنقسم الأخرى بين اليابان وفرنسا، وسويسرا.

تجدر الإشارة إلى أن كوريا الشمالية ممنوعة، بموجب العقوبات الدولية المفروضة في 2010، من الاستثمار في كوريا الشمالية.

ووفق هذه التقرير، استثمرت شركات كورية جنوبية 41.95 مليون دولار لتطوير أنشطة تعدينية في كوريا الشمالية، قبل تعليق معظم المشاريع.

القطاع الخاص البريطاني يتباطأ في الربع الثالث .. لكن الآفاق تحسنت

القطاع الخاص البريطاني يتباطأ في الربع الثالث

أظهر مسح نشرت نتائجه أمس أن نمو القطاع الخاص في بريطانيا تباطأ قليلا في الثلاثة أشهر حتى سبتمبر أيلول، لكن معظم الشركات متفائلة بشأن الآفاق في الثلاثة أشهر المقبلة.

وهبط مؤشر اتحاد الصناعات البريطانية الشهري لإنتاج شركات الصناعات التحويلية والتجزئة والخدمات إلى 11+ انخفاضا من 14+ في الثلاثة أشهر حتى أغسطس.

وقال رين نيوتون سميث كبير الخبراء الاقتصاديين بالاتحاد "تماسك نمو الاقتصاد خلال فصل الصيف، وإن كانت وتيرته أبطأ قليلا عما توقعته شركات كثيرة".

وذكر الاتحاد أن النمو تباطأ في المصانع وتلاشى في شركات الخدمات. وكان التوزيع هو القطاع الوحيد الذي شهد تسارعا في النمو عقب أداء قوي من شركات التجزئة.

ورغم تباين القراءات، زادت توقعات الإنتاج بشكل عام للثلاثة أشهر المقبلة إلى 18+ مرتفعة نقطتين عن أغسطس.

ومن المستبعد أن يؤثر مسح اتحاد الصناعات البريطانية على بنك انجلترا المركزي الذي قال إن من المرجح أن يرفع أسعار الفائدة قريبا طالما استمر نمو الاقتصاد وارتفاع الأسعار.